بهرا الضياء

السلوك الانتخابي ومستجدات المرحلة

حميد الموسوي

حداثة التجربة الديمقراطية في العراق وما اكتنفها واحاطها من اشكالات وتداعيات وتدخلات ومؤامرات، وما اريد ويراد بها ولها، يوجب على جميع العراقيين وفي مقدمتهم قادة الحركات والاحزاب الداخلة في العملية السياسية والمشكلة للبرلمان والحكومة وحتى المعارضة ان يحافظوا على هذه التجربة ويحسبوا لأصغر المخاطر المحدقة بها الف حساب خاصة وهم يعلمون علم اليقين بان هذه التجربة غير مرحب بها من دول وانظمة كثيرة. وجهات في الداخل والخارج تسعى للاطاحة بها والعودة بالعراقيين الى حقب التسلط الدكتاتوري، وهذا مالمسه العالم من اقصاه الى ادناه ميدانيا في عمليات التفجير والتخريب والتهجير والتصفيات والفوضى والاضطراب والارهاب المنظم الذي جرى على ارض العراق منذ سقوط السلطة السابقة في ٢٠٠٣ والى يومنا هذا، والذي دمر البنى التحتية وعطل المشاريع الحيوية واخر التنمية الاقتصادية واسال انهارا من دماء العراقيين الابرياء على مدار ست سنوات مضت ومازال. وبعض هذه المخاطر مايراد للعملية الانتخابية المقبلة بعد ان مرت العملية الانتخابية الأولى بسلام واسس على نتائجها مجلس النواب والحكومة برئاساتها الثلاث وماتلاها من انتخابات مجالس المحافظات.

مايراد للانتخابات خطير، كون المرحلة المقبله مرحلة بناء بعد اجتياز مرحلة التأسيس وهذا مايغيض ويخيف اعداء العراق ويدفعهم الى ابتكار اخبث الوسائل وسلوك اعقد الطرق واكثرها التواء للحيلولة دون اتمام اونجاح العملية الانتخابية بدءاً باثارة الشكوك والفتن والنعرات وبث الاشاعات المسمومة من خلال وسائل إعلام متمرسة وظفت لهذا الغرض مروراً بشراء الذمم وافساد كل مفصل من مفاصل الدولة وتخريب النفوس الضعيفة ببذل المال الحرام ومحاولة تخويف الجهات المتنافسة من بعضها البعض ودفعها بشتى الوسائل لتخوين بعضها واتخاذ المشارك الآخر عدوا لا منافساً وبتهديد الناخبين وتهيئة المزيد من جنود الجريمة ومن المغرر بهم ومن ادوات الشر والخراب والتدمير والقتل في يوم الانتخابات وانتهاء بمحاولة تزوير النتائج اوبث هذا التشكيك فيما اذا باءت كل الاعيبها وخبثها ومؤامراتها بالفشل وستبوء باذن الله تعالى.

> ”تشريع قانون السلوك الانتخابي خطوة متقدمة ستغلق ابواب التشكيك وكيل التهم والتخوين، وستجنب الجميع الوقوع في المحذور، وتحول دون نفوذ وتسلل المتربصين ومتسقطي العثرات ومتتبعي الكبوات والهفوات.“

ولأجل سد ثغرة قد ينفذ من خلالها المتربصون بالعملية الانتخابية وهي الجزء الاهم في التجربة الديمقراطية سعت اطراف في البرلمان الوطني العراقي الى اقرار قانون السلوك الانتخابي، اذ بموجب هذا القانون سيتم تحديد صلاحيات الحكومة وتقييد نفوذها فيما يخص كل ما يتعلق بالانتخابات، حتى لايستثمر اي مسؤول حكومي اموال وطاقات دائرته للترويج للقائمة التي ينتسب اليها وحتى لايستخدم منصبه ونفوذه للتأثير على منتسبي وزارته أو مؤسسته او دائرته في التصويت لقائمته.لما كان لبعض القوائم اكثر من عشرة وزراء واضعافهم وكلاء ومستشارين ومدراء عامين وللبعض الآخر عدد اقل او مقارب بل لمعظم الكيانات -كتلا واحزابا وحركات- المشكلة للبرلمان عدد من الوزراء والمدراء العامين والوكلاء ماعدا الكيانات التي تشكلت حديثا. وبطبيعة الحال ان يتحيز المسؤول لقائمته وكتلته وان يوظف كل طاقاته وامكاناته من اجل فوزها فهذه سنة الحياة والناس ليسوا بمعصومين ولاهم من سنخ الملائكة ومن هنا توجب وضع ضوابط لحركات وسكنات المسؤول في مسار العملية الانتخابية ورسم خطوط حمراء لذلك المسار تجاوزها يعد خللاً بالعملية الانتخابية ويعرض المسؤول للمساءلة وقد يعود بالضرر على النتائج التي ستحققها قائمته وربما تلغى تلك النتائج واحتسابها نوعاً من الغش.

> ”ولما كانت الانظار متوجهة نحو العراق راقبة مترقبة، ولحساسية المرحلة وخطورتها، وما يراد بالعراق وما يحاك في الخفاء، فان الأمر يتطلب من الجميع وبلا استثناء نكران الذات وتأجيل الخلافات والعمل بصدق واخلاص لانجاح العملية الانتخابية المقبلة فعليها يتوقف مصير التجربة الديمقراطية ومستقبل العراق وشعبه“

تشريع قانون السلوك الانتخابي خطوة متقدمة ستغلق ابواب التشكيك وكيل التهم والتخوين، وستجنب الجميع الوقوع في المحذور، وتحول دون نفوذ وتسلل المتربصين ومتسقطي العثرات ومتتبعي الكبوات والهفوات. وبما ان جميع الفعاليات الانتخابية في العالم تتعرض للغش والتزوير، واعتراض اطراف وانسحاب اخرى فان الانتخابات العراقية المقبلة لاتختلف عن غيرها مضافاً لذلك تداخل بعض الدوائر الانتخابية واشتداد التنافس بين بعض القوائم، ومحاولة بعض الاحزاب الاستحواذ على اكبر عدد من الاصوات لتحقيق المزيد من المكاسب والحصول على اوسع مساحة من النفوذ.

ولما كانت الانظار متوجهه نحو العراق راقبة مترقبة، ولحساسية المرحلة وخطورتها، وما يراد للعراق ومايحاك في الخفاء، فان الأمر يتطلب من الجميع وبلا استثناء نكران الذات وتأجيل الخلافات والعمل بصدق واخلاص لانجاح الانتخابات وبالصورة التي يتمناها وينشدها الشعب العراقي بجميع اطيافه.

المادة السابعة...!!

يعكوب ابونا

كان لصدور قانون اجتثاث البعث ردود افعال متباينه ومختلفة في الشارع العراقي، فجاء الدستورليوسع من دائرة الاجتثاث لينص في المادة السابعة منه على

اولا – "يحظر كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي ، او يحرض او يمهد او يمجد او يروج او يبرر له، وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموزه، وتحت اي مسمى كان، ولا يجوز ان يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق، وينظم ذلك بقانون ..".

تم الغاء هيئة اجتثاث البعث لتحل محلها هيئة المساءلة والعدالة، لان هناك الكثير من اللغط حول شرعية هيئة المساءلة ودستوريتها، ورغم ذلك فانها اتخذت قرارا بابعاد واقصاء اكثر من ١٥ كيانا سياسيا واكثر من ٤٠٠ شخصية من الاشتراك في الانتخابات القادمة بحجة انتمائهم لحزب البعث تطبيقا لاحكام المادة السابعة من الدستور، وكان من ضمن هولاء المبعدين السيد صالح المطلك وكيانه السياسي..

ليس دفاعا عن المطلك وتياره ولكن الضجه التي افتعلت حوله قد تثير الكثير من التساؤل ولكن مع ذلك نسأل من سمح للمطلك ان يمارس عملا سياسيا منذ ٢٠٠٣ وفي ٢٠٠٥ لينتخب نائبا في مجلس النواب ولازال..؟؟ ومتى اصبح المطلك مشمولا باحكام المادة السابعة من الدستورهل قبل تقديمه طلب الاشتراك بالانتخابات القادمة ام بعد تقديمه لهذا الطلب ..؟؟ وان كان لا هذا ولا ذاك فاين كانت هيئة اجتثاث البعث من ذلك وهو لازال عضوا في مجلس النواب.؟؟ لماذا لم تتخذ الاجراءات القانونية بحقة ؟؟ ام ان الهيئة الان صحت من غفوتها لتجد ما لم تكن تجده وتراه في السابق..؟؟ ام ان من هم وراء الهيئة وجدوا بان للضرورة احكاما بعد ان كانت الضرورة تقضي بوجود المطلك وجماعته معهم بالعمل السياسي الان الضرورة والمصلحة تقضى التخلص من المطلك وجماعته واقصائهم من العملية الانتخابية... فجاء قرار الهيئة ليعكر المياه التي كان العراقيون يأملون ان تكون صافية قبل عملية الانتخابات، الا ان الصراع المصلحي اقوى من اي شئ يخص شعبنا، وظهرت العملية وكانها مقصودة في تعكير جو الانتخابات، لتخلو الساحة لبعض التكتلات والتيارات والتحالفات التي اصبح وضعها هشا في الساحة وتخشى من نتائج هذه الانتخابات فلجؤوا الى وسيلة الاقصاء لتخلو لهم الساحة، رغم ان مخالبهم لا زالت قوية ومؤثرة، ومع ذلك يخشون موقف الجماهير منهم..

والشئ بالشئ يذكراين كانت هيئة اجتثاث البعث؟؟ من الاختراقات التي تمت في الوزارات والمؤسسات وخاصة الامنية منها التي تم اختراقها من قبل القتله والمجرمين الذين ارتكبوا ابشع جرائم التفجيرات وراح ضحيتها المئات من ابناء شعبنا.. الم تكن الهيئة هي المسؤولة عن التحقيق في التعينات الوظيفية في الاجهزة الامنية والقوات المسلحة والشرطة وغيرها..؟؟ والا كيف اخترقت تلك الاجهزة..؟؟ ام ان ثقة الهيئة في الاحزاب التي رشحت هولاء القتلة كانت فوق الشبهات..؟؟ فلم تتحقق الهيئة من هوياتهم فتسببوا بقتل العشرات وجرح المئات من ابناء شعبنا؟ فمن يتحمل وزر تلك الجرائم..؟؟ الم يكن الاختراق بسبب تلكؤ الهيئة في عملها.؟؟ ام ان الهيئة وجدت نفسها ملزمة بان تتخذ قرار اقصاء البعض من الانتخابات ترضية لهذا او ذاك..؟ ومع ذلك نقول للهيئة ان كانت تلك الكيانات والاشخاص الذين استبعدوا من جداول الترشيح مشمولين باجتثاث البعث وفق احكام المادة السابعة، فالسؤال وهل المادة السابعة اعلاه تخص اجتثاث البعثيين فقط ؟؟ ام انها اوسع من ذلك بكثير..؟؟ الم تحظر المادة السابعة كل كيان او نهج يتبنى العنصرية او الارهاب او التكفير او التطهير الطائفي... فكم من الذين يحتضنهم البرلمان ومن المرشحين للانتخابات القادمه هم من العنصريين ومن مارسوا الارهاب ومنهم من كفروا الاخرين ومنهم من مارسوا عمليات التطهير العرقي والطائفي.... والكثير منهم كان ولازال يحرض ويمجد ويروج لتلك الاعمال الاجرامية... فاين هيئة المساءلة والعدالة من هولاء.. ؟؟ الا يستحق هولاء الاجتثاث..؟؟ ام ان هولاء لايمكن المساس بهم لانهم من.....؟؟؟ !!! فكم من البعثيين لم تلطخ اياديهم بدماء العراقيين بل منهم من كان ضحية البعث الصدامي....؟؟ ولكن الكثيرين غيرهم الذيم تسلطوا على رقاب شعبنا بعد ٢٠٠٣ اياديهم وجيوبهم ملطخة بدماء العراقيين وبالاموال العامة والسحت الحرام ورغم ذلك هم مرشحون للانتخابات القادمة فاين الهيئة منهم..؟؟ لا اقول كيف تستقيم العملية السياسية باجتثاث هولاء والحفاظ على غيرهم...؟؟ بل الذي اقوله بصراحة ان بعد ٢٠٠٣ حدثت متغيرات على الساحة السياسية العراقية فافرزت اوضاعا استثنائية وغير طبيعية استغلت تلك الظروف من قبل البعض ليظهروا على الساحة كافرازات المرحلة التي اثبتت الوقائع بانها اسوأ المراحل في تاريخ العراق. من هنا يكون كل الذين تحملوا المسؤولية باي شكل من الاشكال عليهم ان يتحملوا وزرها، والانكى من كل ذلك هم انفسهم مرشحون للانتخابات القادمة.... فعلى الهيئة ان تطبق احكام المادة السابعة على هولاء ليتم اجتثاثهم جميعا، لكي لا نرى هذه الوجوه الكالحه ثانية في المرحلة القادمة.. وعلى شعبنا ان يكون اكثر حذرا من ان يسمح لهولاء ان يلتفوا عليه ثانية باي شكل من الاشكال.... وعلينا ان نمارس اللعبة الانتخابية وابعادها بشكل ديمقراطي وحر فنعرى هولاء الذين كانوا سببا في مأساة شعبنا ، لنختار من هم جديرون بثقتنا وبهذا فقط نساهم بعملية التغيير، وبغير ذلك سنعاني الكثير في المرحلة القادمة..

إنفجار الصراع على السلطة في العراق.. بين معارضة الأمس وبقايا حكام الأمس

محمود حمد

فجّرت "هيئة المساءلة والعدالة " الصراع على السلطة بين معارضة الأمس وبقايا حكام الأمس.. ذلك الصراع الذي كان موضوعيا وضروريا ان ينفجر ويحسم –وطنيا– قبل أن يُخمده الغزو في نيسان ٢٠٠٣ ويُدنس أرضَ الوطن ويُلوث الحياة السياسية!!

مما دفع الى سطح الأحداث – المتطرفين المغامرين – للرهان على إعادة إنتاج النظام الدكتاتوري السابق برعاية امريكية – ديمقراطية – و "حماس مفرط من جامعة الأنظمة العربية الطائفية المذعورة " ..عبر صناديق الاقتراع بعد إخفاقهم في حسم الصراع من خلال معاركهم المتعاقبة كـ:

(1) معركة تذويب الدولة في تجاويف الهزيمة!

(2) معركة مُشعلي الحرائق والفوضى في أشلاء المدن المستباحة بفتوى رامسفيلد "الفوضى الخلاّقة"!

(3) معركة "الحواسم" في سلب ثروات وتراث وكنوز وهوية الوطن والمواطن بحماية المحتلين!

(4) معركة الذبّاحين الغرباء – والجيران والأقرباء – في إغتصاب شوارع المدن وغدر الأبرياء على الهوية!

(5) معركة مُفَخخي الأسواق والمعابد!

(6) معركة الوحوش المستوردة والحواضن المُنتجَة محليا في إجتياح المدن والقرى وتهجير أهلها!

(7) معركة قاذفي الهاونات على المدارس والبيوت الآمنة!

(8) معركة "كواتم الصوت" لإغتيال الفكر في مفترقات الطرق!

(9) معركة القرع على طبول "المقاومة" في الهزيع الأخير من الإحباط!

(10) معركة الإمارات – الاسلاموية– الدموية لقبر المدنية في العراق!

(11) معركة تهريب النفط لتغذية الإرهاب!

(12) معركة شلّ الحكومة – في الظروف الإستثنائية – بالمقاطعة والإنسحابات لإضعافها وإسقاطها!

(13) معركة تجييش الدول الإقليمية والعربية لعزل الحكومة وخنقها سياسيا ودبلوماسيا وأمنيا واقتصاديا بهدف إسقاطها!

(14) معركة إشعال الفتنة الطائفية وتأجيجها من خلال تفجير المساجد والحسينيات والكنائس وإغتيال رجال الدين والمَسّ بمقدساتهم!

(15) معركة تفجير الفتنة القومية بإستهداف حياة وممتلكات ورموز المكونات القومية! (١٦) معركة إفشاء الفساد الإداري والمالي في جسد الدولة والمجتمع!

(17) معركة السيارات المفخخة العابرة للحدود!

(18) معركة تقزيم العراق بالمصائد الدبلوماسية!

(19) معركة المتواطئين مع الآخر الغريب على الأهل والقريب!

(20) معركة التسلل الى مفاصل الدولة المُتحكمة لإرباكها وشلها في ساعة الصفر!

(21) معركة التَستُّر على القتلة الكبار وحماية المجرمين الصغار!

(22) معركة تكبيل نبض شرايين النفط لإفقار العراق!

(23) معركة قطع المياه لقتل العراق عطشا!

(24) معركة " المؤتمرات الدموية " المُدللة في أحضان دول الجوار!

(25) معركة الفتاوى التكفيرية لإبادة العراقيين!

(26) معركة تفخيخ الطرق أمام المستثمرين لإدامة تخلف العراق!

(27) معركة إعلام النظام العربي الطائفي لإدانة الشعب وتمجيد الطغاة!

(28) معركة إستباحة الحدود لإسقاط هيبة الدولة ، وكشف ضعف الحكومة في أعين الناخبين!

(29) معركة التسول السياسي الميكيافيلي في واشنطن والدول الاقليمية!

ويتوهج السؤال المتفاقم:

هل هي انتفاضة وقائية لإجهاض إنقلاب مُضمَر في الكهوف والجُحور؟! أم إنقلاب على نتائج الإنتخابات قبل إجرائها؟! أم صراع بين قوى المعارضة ماقبل ٢٠٠٣ على السلطة مع بقايا النظام السابق الكامنين في أنسجة وخلايا السلطة القائمة وفي جميع مفاصلها ومع حلفائهم في الداخل والخارج... تفجُرُهُ " هيئة المساءلة " اليوم عبر قرارات الحجب عن الترشيح للانتخابات؟!!

لاشك انه مزيج من كل تلك التساؤلات.. لكنه – بالتحديد – نمط من أنماط إنفجار الصراع على السلطة – المؤجل بسبب الاحتلال – عبر تفخيخ الطرق الى صناديق الاقتراع بين معارضة الأمس وبقايا حكام الأمس!!

وعَصفٌ يُعيد الإصطفاف ويُفجّر التناحر داخل العملية السياسية بين القوى الخائفة من عودة الدكتاتورية المُهشمة وبين القوى الحالمة بإعادة انتاجها بإعلام وتمويل عربي ورضا امريكي!

فالمحتل الامريكي ينزوي مترقبا واصبعه على الزناد.. وآخر على مكسَر البث الاعلامي المباشر لتسويق الصَفحة الجديدة من مشروعه!

والنظام العربي الرسمي يحزم على عجل الحقائب لسفيره الحلي لإغاثة – الأحبة – في العراق ، حيث تستقبله بتوقيت مريب – البلاغات الإعلامية الحربية – ممن يفصحون عن إنتمائهم للنظام السابق ويجاهرون بالسعي للعودة للماضي!

فالجامعة العربية التي سَبَتَت في فيء النظام العربي الرسمي الثقيل عقودا ، وأدمنت على إغفال المذابح التي تحل بالشعوب العربية ورموزها المعارضة..ولم نسمع عنها يوما تأوها لإنطفاء بريء في سجون الانظمة العربية ، او انتباه لفصاحة حق اطلقها الضيم العربي المتوارث. مثلما لايوقظها عويل أهل غزة المحاصرين المُختنقين بألواح السور الفولاذي الذي يُقيمه التحالف الاسرائيلي العربي الامريكي الذي أبى ان يضع أي منهم حجرا واحدا مانعا على الحدودالإسرائيلية طيلة عقود الوجود الاسرائيلي.

وكأن شاعر اليمن الفقيد البردوني يتوجع بيننا اليوم:

ماذا أحدّثُ عن صنعاء يا أبتي
مَليحةٌ عاشقاها السِلُّ والجَرَبُ!

لكن الجامعة العربية اليوم وامينها العام تنتفض لإغاثة – من يعتقدون انهم وارثوا جمهورية الخوف–، مثلما انتخى السيد لاريجاني لإعانة من توهم بأنهم بانعو الوطن بالطائفية، رغم تخبُط نظامه بأمواج الرفض الشعبي المُصطَخب في شوارع المدن الايرانية وتضايق قبضة الحصار الدولي حول عنق دولته الدكتاتورية الشمولية! ان الصراع على السلطة أمر حتمي بين قوى المعارضة – الحاكمة اليوم – وقوى الحكم السابق المُعارِضة اليوم..

وسوف تكون الإنتخابات ذريعة لتفَجُره أكثر منها وسيلة لحسمه!.. وستواجه القوى المؤمنة بإقامة الدولة الدستورية الديمقراطية التعددية الفدرالية الكاملة السيادة تحالفاً– داخلياً واقليمياً ودولياً – قوياً وعنيداً وعنيفاً وميسوراً..

لان الصراع لم يعد عراقيا داخلياً فحسب ، بل أمسى صراعا إقليمياً ودولياً على أرض العراق وبدماء وثروات ونفط العراقيين!.

الواجب الوطني في الدفاع عن حقوق المجموعات القومية والدينية واحترام الآخر وتطبيق مبدأ المساواة والإخاء

أ.د. تيسير الآلوسي

منذ تأسيس أول دولة في التاريخ البشري، وتحديدا في دولة المدينة في الحضارة السومرية ثم فيما تأسس من وجود حضاري ودول ما بين النهرين حيث مشاركة تامة بين شعوب أبناء هذه الدولة العتيدة التي قدمت للعالم أولى أسس التنظيم وقوانين الحكم وسجلات حقوق الإنسان ومنها حقوق المجموعات البشرية المتنوعة الألسن والهويات الإنسانية..

وبقي العراق وريث هذه الدولة ومجد حضارتها يحتضن الأطياف القومية والدينية وتعدد المعتقدات والمذاهب والاجتهادات، محافظا على سجل التفاعل الإيجابي البناء القائم على الطيبة والتسامح والتعايش السلمي وعلى احترام الأنا والآخر وتبادل العلائق الإنسانية من منطلق المساواة والعدل والإنصاف ومن منطلق ممارسة كل ما يؤكد عمق الإخاء بين جميع الانتماءات الدينية وأشكال التعددية في إطار الوطن الواحد...

لقد مورست علاقات الجيرة والجلوس على سفرة واحدة ومائدة واحدة وطبق طعام واحد وتبودلت كل أشكال العلاقات الإنسانية في الأفراح والأتراح واشترك العراقيون من منابتهم المتعددة في السكن الواحد وفي المشروعات التي جمعتهم سويا وانتسبوا لذات الأحزاب الوطنية والجمعيات الوطنية والمنظمات الوطنية والمدرسة ذاتها والجامعة نفسها والدائرة الحكومية والخاصة الواحدة..

كما تعانقت تضحيات وطنية من ألوان الطيف القومي والديني والمذهبي من دون التفكير بمثل هذه التقسيمات والتوقف عندها بوصفها شكلا معيقا أو مطلوبا التفكير به لأي سبب سلبي.. وكان العراقي في أي مجال يوجد فيه يدخل مباشرة في الإشكالية أو الموضوع أو النشاط ومفردات عمله وآليات تفعيله من دون أي توقف عند موضوع الانتماء القومي الديني المذهبي...

إذن كان الجوهر الإنساني البحت والوجود الوطني هو ديدن العراقي في علاقاته بأخيه العراقي.. وما كان يوما يفكر بإشكالية اسمها العلاقة بين مسلم ومسيحي وأيزيدي ومندائي ويهودي بطريقة تثير العراقيل أو العقبات أو المشكلات من أي مستوى أو نمط..

ومن ينظر إلى خريطة السكن وجغرافيا العيش كما سجل ذلك التاريخ وكما هو في عيشنا المعاصر والحديث سيجد بوضوح مثل هذا التشابك والتداخل في النسيج الوطني للعراقيين والجوهر الإنساني الذي يرفض وضع عقبة اسمها التعددية الدينية المذهبية..

وهكذا صوّت العراقيون على دساتيرهم وقوانينهم الناظمة لحيواتهم على أساس التوكيد على مبدأ المساواة والعدل والإخاء.. ومن هنا صرنا أمام مسؤولية الدفاع عن تراثنا ومبادئ عيشنا التي اخترناها على أساس لا الإقرار بالمبدأ فقط وإنما على أساس العيش على وفقه وفي ضوء مضامينه السامية النبيلة...

وفي ظرف العراق الجديد، تصاعد لأسباب باتت معروفة نهج التمييز العرقي القومي الديني المذهبي الطائفي؛ ما دعا العراقيين ويدعوهم للانتباه إلى تداعيات مثل هذه السياسية وفلسفتها العنصرية الشوفينية وما ستؤديه من نتائج كارثية لا على صعيد الانقسام واختلاق أو افتعال العقبات والعراقيل بل على صعيد إيجاد فرص الطمأنينة والعيش الآمن للجميع..

من هنا كان لابد من الوقوف بوضوح وبصوت عال ضد أية محاولات تنال من قيم الدستور والقوانين التي اتفق العراقيون على تطمينها لحقوقهم العادلة في المساواة والتكافؤ والعدل في فرص العيش وفي العلائق السليمة بينهم..

وصار لزاما التوكيد على وطنية العلائق وعلى الجوهر الإنساني الواحد الذي لا يعيق حق عراقي عن أداء مهمة أو وظيفة أو واجب أو تسنم مسؤولية وطنية عامة أيا كان انتماؤه القومي أو الديني حيث المساواة أساس المبادئ والقيم في الشأن العام...

ومن هنا ننتظر تحويل كل حدث يتجاوز على مبدأ المساواة إلى قضية رأي عام.. كونها تمس الإجماع الوطني وتتعارض مع الوجود المشترك الآمن.. وقد حدث في الآونة الأخيرة أن علت أبواق نشاز في الحياة العامة مستغلة "بعض" المنابر الدينية عن جهل وتخلف وعن مقاصد سياسية مريضة وهي لا تمت إلى الدين الحق بصلة؛ كما هو الحال مع تعالي صراخ "متشددين" في أحزاب الإسلام السياسي مستغلين الجوامع وخطب الجمعة ليفتعلوا أزمات ضد تسنم عراقيين من ديانات غير دينهم للمسؤولية العامة..

وتحديدا في كوردستان العراق جرى بمدينة حلبجة التحريض ضد القائم مقام الجديد المعين في ضوء خبراته وشهاداته وكفاءته ونزاهته من قبل حكومة الإقليم.. وإذا ما تركنا مثل هذا التحريض يمر فإنه يمكن أن يتكرر في مواضع أخرى من بلادنا كما سيفضي هذا إلى ترك الإقليم لممارسات التشدد الإسلاموي المعادي بجوهره لمبادئ الدستور وحقوق الإنسان والمعادي للوسطية والاعتدال ولجوهر العلاقات السليمة بين أبناء الديانات كافة على أساس إنساني الجوهر..

إن الحملة المعلنة اليوم لا ينبغي أن تبقى محدودة لا بأبناء المدينة ولا بأصدقائهم بل ينبغي أن تمتد إلى أرجاء الوطن وجميع العراقيين من مختلف الأعراق والقوميات والديانات والمذاهب كيما يثبتوا أن عمق الوحدة الوطنية ما زال حيا وما زال قادرا على التصدي لهذه الخروقات السياسية للمتشددين ومنعهم من فرض قيمهم المرضية على مجتمعنا..

إنّ مثل هذه الأنشطة هي بالونات اختبار وتحديات ستتفاقم وتودي بالاستقرار ليس في إقليم كوردستان حسب بل في البلاد وبالمنطقة.. ومن هنا وجب التصدي الحازم لأي ظهور هنا أو هناك لمثل هذه الجرائم بحق الإنسانية والدستور وحقوق المواطنين وإنصافهم..

وإذا ما كان حجم التصدي نوعيا ومميزا وكبيرا فإن ذلكم سيكون إشارة جدية مسؤولة من المجتمع ليقول للمتشددين كفى ولا مجال لوجود أنشطة التخريب في النسيج الاجتماعي ولا مجال لفرض مبادئكم التكفيرية التحريمية وأفعالكم الضلالية المعادية للوجود الوطني الإنساني وقيمهما..

وإنني هنا أذكّر بأن مشاهد التشدد التقسيمية المرضية صارت مشهدا يتسع ويتكرر في أرجاء الوطن الواحد فبتنا نسمع عن منع "طبيب متشدد" مريض الفكر والفؤاد، لمسلم من أن يتبرع بدمه أو عضو سليم لأخيه المسيحي أو الأيزيدي وصرنا نسمع ونرى حالات حظر السكن في حي أو مدينة لمسيحيين أو صابئة مندائيين فإما أن يُسلموا أو يرحلوا أو تتم تصفيتهم الدموية البشعة! وأصبحنا على مشاهد همجية ليس لها لا أول ولا آخر..

لن يوقف هذا مطالبة حقوقي أو منظمة عظيمة الأهداف ولا العنف وصراعاته ولكن من يوقفه هو الصوت الشعبي الأوسع والأكبر والأكثر وحدة وإصرارا على التصدي..

إن ممارستنا ثقافة التسامح والتعايش السلمي كما كان تاريخنا الممتد آلاف السنوات الشداد وما اكتنفها من انكسارات عنيفة للدولة العراقية وحضارة وادي الرافدين، إن ذلكم هو انتصار ثقافتنا الإنسانية الجوهر والمقاصد والمبادئ كما حصل دوما وعاد مجتمعنا الموحد بنسيجه التعددي وأطيافه وألوانه وتنوعه..

اليوم سيداتي سادتي، أنتظر منكم أن تؤكدوا هذا الموقف التاريخي المنتظر وتكون تحدياتنا في المواقف المنتشرة هنا وهناك ذات موقف عميق مميز كبير بمستوى المؤمل منا جميعا وليس صعبا توسيع حملتنا من أجل أن تمضي سفينتنا بسلام وترسو في موانئ الوطن بأمان وأول المطالبين بموقف التوكيد هذا هم العراقيون من المسلمين والعرب بوصف التهمة تتجه لتصم جباههم بالتشدد ضد الآخر المنتسي الذي يضام يوميا من "متشددين" يدعون زورا وبهتانا تمثيلهم للمسلمين ولدينهم ومبادئه الحنيفة السمحاء وما هم كذلك..

فالثقافة أيها العراقيون النجباء، هي محصلة ممارساتنا وهي نتاج إيجابيتنا أي مشاركتنا الآخر همومه ومشكلاته وأفراحه وأتراحه.. فهلا وضعنا أسماءنا هنا حيث يُنتظر أن نؤكد فلسفة التسامح وثقافة التعايش السلمي بيننا نحن العراقيين من دون تمييز قومي أو ديني أو مذهبي أو غيره.. هلا وضعنا توقيعنا وإمضاءنا حيث يُنتظر منا أن نؤكد رفضنا لأفراد من المهووسين المتشددين المرضى من جهلة الفكر والدين ممن يريدون أن يفرضوا علينا فتاوى ما أنزل الله بها من سلطان؟!

هلا وقفنا وقفتنا الوطنية التي تعلن بوضوح أننا عراقيون أولا وآخرا وأننا متساوون ولسنا بحاجة لجهلة يسوسون قيادنا كما هؤلاء المرضى الذين ما أن تجلببوا واعتمروا الأعمة حتى تخيلوا أنهم صاروا مراجع بديلة عن الأسوياء من المراجع الوطنية والدينية والفكرية!

تفضلوا لمناصرة كل ما هو إنساني سليم ولكل ماهو وطني سليم ولكل ما ينتمي للمنطق العقلي التنويري ولكل ما يؤكد سلامة إيماننا بمبادئ العدل والتسامح والسلام ولكل ما يؤدي بنا لتوكيد إخائنا ووحدتنا..

وبين أيديكم نموذج من حملاتنا وما يحدث اليوم من وقائع.. ضعوا لا توقيعاتكم وإمضاءاتكم حسب بل تعليقاتكم التي تنبع من فلسفة الوسطية والاعتدال والإيمان بوحدتنا الوطنية الإنسانية في إطار احترام تام لتعدديتنا وتنوع أطيافنا.. وتلكم هي حكمة حملة يُنتظر ألا تكون باسم واقعة لمواطن عراقي كاكائي حسب بل هي لمبدأ المساواة بين مواطني العراق كافة نؤكد تسامينا به وإيماننا به بلا منازع ولا تردد..

حملة تضامن من أجل تطبيق المساواة والعدل في تسنم أبناء المجموعات القومية والدينية المناصب الحكومية

تضامنوا مع تسلم المحامي السيد كوران أدهم مسؤولية قائمقام حلبجة

في موقف حكومي سليم، قررت حكومة إقليم كوردستان تعيين المحامي كوران أدهم بمسؤولية قائم مقام مدينة حلبجة.. وذلك بعد هروب القائمقام السابق عقب اختلاسه مبالغ مالية من المشاريع التي كانت قيد التنفيذ في المدينة. وبعد مطالبة عدد من ذوي الشهداء وأبناء المدينة بتعيين المحامي السيد كوران أدهم بديلا رسميا جديدا، بالاستناد إلى تاريخ هذه الشخصية النزيهة الكفوءة، وكونه أحد المحامين الذين حضروا محاكمات قضية الأنفال وقضية التطهير العرقي ضد الكورد وكونه رئيس هيأة المحامين في قضية قصف حلبجة بالأسلحة الكيمياوية وقضية كاني عاشقان التي راح ضحيتها عدد كبير من أهالي حلبجة.. بعد تلك المطالبة العادلة السديدة، قامت حكومة الإقليم بتبليغه بقرار تعيينه قائم مقام حلبجة على وفق القانون وبناء على ما كفله الدستور من مساواة وعدالة في تسنم المناصب الحكومية من قبل جميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية...

إلا أنه بمجرد وصول خبر هذا التعيين الإداري السليم، اندفع "بعض" المفسدين الذين لم يجدوا شيئا ضد المحامي نزيه السيرة نظيف اليد والناشط في مكافحة الفساد وإحالة عدد من المفسدين ومن أزلام النظام السابق إلى القضاء، اندفعوا لتحريض ثلاثة ممن يسمون بـ "الملالي" ليستغلوا المنابر الدينية في الجوامع المساجد وغيرها محاولين إثارة نعرات الفرقة والشقاق بين أبناء المدينة بذريعة أن هذا المحامي من الديانة "الكاكائية" ولا يجوز تعيينه قائمقاما على المسلمين كما حدث في خطب الجمعة ٢٠٠٩/١٢/٢٥ وأنشطة تحريضية أخرى..

إن هذا النشاط التحريضي ينافي أبسط حقوق الإنسان والمواطنة ويتعارض وما يكفله الدستور في حق تسنم جميع المناصب الحكومية الرسمية بلا تمييز عرقي أو ديني.. وفي ضوء ذلك، نطالب الأصوات الحرة النزيهة لتوقيع هذه المذكرة التي تؤكد حقوق جميع المكونات القومية والدينية في العمل بدوائر الدولة وتسنم المناصب والمسؤوليات في ضوء الكفاءة والنزاهة ولتكن مساندتنا للمحامي كوران أدهم مفردة في التصدي لحملات التحريض المثيرة لنعرات التمييز الديني والاحتراب بين أبناء الوطن الواحد لذرائع دينية طائفية فيما أهدافها تبقى في حقيقتها محاولة لإبعاد الشخصيات النزيهة الكفوءة عن تسنم المسؤوليات وهو ما سيفضي لمزيد من أعمال الفساد والمفسدين.

ولنواصل العمل من أجل وقف حملات التحريض المرضية كافة ومتابعة القائمين بها قانونيا واجتماعيا وسياسيا بوصفهم يمارسون أنشطة تتقاطع والدستور وحقوق الإنسان والمساواة بين المواطنين وفضلا عن ذلك فإن تلك الحملات لن تؤدي إلا إلى الاحتراب وزعزعة الاستقرار والسلم الأهليين وضرب العلائق المتينة بين نسيج المجتمع الواحد... ومباركة جهود التصدي لهذه الجريمة والارتقاء بوعي التعايش المشترك بين أبناء مجتمعنا ذي الطابع التعددي المتنوع...